مزارعون ينتقدون تسعيرة المحاصيل الإستراتيجية

الزراعة تطلق خريطة استثمارية جديدة بواقع ١٠٥ مشاريع

□ بغداد /متابعة المدى

حقول زراعية مينقصها التخطيط الاستثماري

أطلقت وزارة الزراعة الخريطة الاستثمارية للقطاع الزراعي التي تضم ١٠٥ فرص استثمارية تتوزع على شق الإنتاج الحيواني المتمثل بمشاريع تربية أبقار الحليب والدواجن والأسماك إلى جانب شق الإنتاج النباتي المتمثل بعشرة ملايين دونم من الأراضي التي يمكن أن تكون منتجة للحبوب والمحاصيل الصناعية والغذائية.

قال الوكيل الفني لوزارة الزراعة مهدي القيسي بحسب اذاعة العراق الحر : إن الوزارة ترغب وتعوّل كثيراً على الاستثمار في النهوض بالقطاع الزراعي بعد ما شهده من تدهور خلال السنوات التي أعقبت نيسان ٢٠٠٣ كون الاستثمارسيدخل رؤوس الأموال إلى هذا القطاع ويجلب معها التكنولوجيا الحديثة لوسائل الإنتاج الزراعي".

واضاف القيسي : إن الوزارة تعد بتوفير جملة من التسهيلات للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء تبدأ بتوفير خدمات الإرشاد الزراعي المجانية وتنتهي بشمول المشروع الاستثماري في حال انتمائه إلى قطاع الصناعات التحويلية للمحاصيل الزراعية الغذائية والصناعية بالقروض الميسرة للمبادرة الزراعية للحكومة .

الى ذلك قال خبراء زراعيون : كان على وزارة الزراعة العمل أولا على إيجاد معالجات فاعلة إزاء جملة من المعوّقات الحائلة دون نجاح العملية الاستثمارية ضمن القطاع الزراعي قبل إطلاق خارطة الفرص الاستثمارية. ويشير الخبير الزراعي عادل عبد الصاحب إلى أن "ارتفاع كلف الإنتاج بالنسبة للشق الحيواني وغياب قوانين حماية المنتج المحلي من المنافسة مع نظيره المستورد إلى جانب مشاكل انخفاض إنتاجية وحدة المساحة للأراضي الزراعية والنقص في المياه" تمثل عقبات حقيقة أمام عملية الاستثمار الزراعي هذا إذا "لم تمنع من قيامها في الأساس"، بحسب تعبيره.

إلى ذلك يعتقد مراقبون أن طرح الخريطة الاستثمارية المعدة من قبل وزارة الزراعة لن يغير كثيراً من الواقع المتردي لهذا القطاع في ضوء الحقيقة القائلة "إن البيئة الاستثمارية بمجملها في العراق هي بيئة غير مثلى للمستثمرين".

ويوضح المحلل الاقتصادي عباس الغالبي كيف أن "ضعف القطاع المصرفي عن القيام بدوره الأساسي في العملية الاستثمارية إلى جانب ما يقابله من ضعف للبنى التحتية من إمدادات الطاقة والمواصلات والاستقرار الأمني الهش فضلا عن الفساد المالي والإداري المستشري في المؤسسة الحكومية" باتت تشكل بمجملها عوامل طاردة لرؤوس الأموال المستثمرة مهما كانت التسهيلات المقدمة للمستثمرين.

تجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بعد نيسان ٢٠٠٣ من ٣٤ ٪ إلى مادون ٧٪، بحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط .

في غضون ذلك اكد عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية هادي الياسري ان التسعيرة الموضوعة من قبل الحكومة لشراء المحاصيل الستراتيجية لهذا العام قليلة ولا تلبي طموح الفلاح مقارنة مع ما ينفقه من أموال على زراعته.

وقال الياسري بحسب (الوكالةالاخبارية للانباء): إن التسعيرة الموضوعة من قبل وزارة الزراعة والبالغة (٧٢٠) الف دينار للطن الواحد من المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير والشلب والتمور قليلة جداً وغير كافية لما ينفقه الفلاح من أموال طول مدة الزراعة لحين الحصاد.

واضاف الياسري : إن مبلغ (٧٢٠) لا يعطى كاملاً من قبل الحكومة الى الفلاح بل يتم استقطاع بعض منه بحجة احتواء المحصول على شوائب فيصبح المبلغ (٥٠٠ الى ٦٠٠) الف دينار للطن الواحد يسلم الى المزارع ، وهذا غير كاف.

وتابع الياسري: إن التقارير المرفوعة من قبل الجهات المعنية من وزارة الزراعة الى الحكومة بأن غلة الدونم الواحد تساوي (٥٠٠) كغم أي نصف طن من المحاصيل الاستراتيجية، في حين ان الفلاح يخسر ما يقارب (٢٨٠) الف دينار أو اكثر ابتداءً من الحراثة ثم الاسمدة ثم تغطية البذور والسقي والمبيدات الى ان يصل الى موسم الحصاد وبعدها يتم التسويق فهذه كلها خسائر.

واقترح الياسري: ان يكون سعر شراء الطن الواحد من المحاصيل ذات الدرجة الاولى بـ(٩٥٠) الف دينار وذات الدرجة الثانية بـ(٨٥٠) الف دينار، لكي يتشجع الفلاح العراقي على الزراعة ويتمسك بأرضه كون هناك ظاهرة كبيرة لهجرة الفلاح من الريف الى المدينة، في الوقت الذي يحتاج البلد الى اعادة القطاع الزراعي والنهوض به.

ويذكر ان وزارة الزراعة اعلنت عن وضع تسعيرة جديدة لتسويق المحاصيل الستراتيجية من قبل المزارعين العراقين للعام الحالي بمبلغ قدره (٧٢٠) الف دينار للطن الواحد ذات الدرجة الاولى و(٦٤٠) الف دينار للمحاصيل ذات الدرجة الثانية.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

تنمية المحافظات والمتنفذون

أعيدت ٥٣٪ من تخصيصات المحافظات الى الخزينة في موازنة ٢٠١١ وكذلك ٣٥٪ من ميزانية الوزارات كمعدل في السنوات الأخيرة وبما أن العوامل التي أدت الى هذا الفشل في الأداء مازالت قائمة ويرافق ما تم تنفيذه عمليات فساد تتحدى (المشرع والمنفذ والنزاهة والمفتشين) الذي يختفي في ظل تعقيد الإجراءات حيث بلغت نسبته حسب إحصائيات الشفافية الدولية بتسلسل ١٦٤ من بين ١٨٣ من دول العالم إذن ضعف الأداء عبر عن نفسه بإعادة الأموال للخزينة والفساد استثمر كثيرا في مشروع تعقيد الاجراءات .

ولكن رب سائل يسأل لماذا أعيدت الأموال اذا كان الفساد مستشريا ولم يعمل على احتواء المبالغ المعادة التي تشكل النسبة الأكبر ؟

هناك من يقول إن العوامل الموضوعية (الكهرباء والأمن وقلة الخبرة) أسباب رئيسية في تراجع مجالس المحافظات عن صرف كامل التخصيص ولكن أين العامل الذاتي وهو الإرادة الوطنية التي من المفروض أن يفرضها الناخب على الأعضاء في مجلس المحافظة لاسيما اذا علمنا أن المشاريع التي أجلت أو رحلت لاتحتاج كثيرا الى خبرات عالية وأن أغلب محافظات الوسط والجنوب تتمتع بالأمن نسبيا . كما أن الكهرباء لها بدائل المولدات لذلك يقفز أمامنا الفساد ليقول لنا (قليل دائم خير من كثير منقطع) فالأمن مثلا ليس فقط خوفا من الإرهاب بل خوفا من المتنفذين غير الرسميين المرتبطين بالأحزاب أو القوى السياسية فهؤلاء من الكثرة والسطوة يجعلهم أحيانا كثيرة متعادلين ولذلك يصعب تفاهمهم على بقية المشاريع المرحلة أو المؤجلة حالهم حال العملية السياسية حيث يرفض ممثلو الأقلية نمط المعارضة في التقليد الديمقراطي ويرى أن الشراكة والمحاصصة أفضل . وهكذا في المحافظات فإن أتباع القوى الأغلبية أو الأقلية يعيدون إنتاج العملية السياسية .

كما أن هناك في الأقلية قوى ما زالت تدعو الى المحاصصة باسم التوازن في المناصب بغض النظر عن الكفاءة وهذا بدوره يصل للمحافظات بتجليات مختلفة حتى بين أطراف الكتلة الواحدة

وهذا هو الاختناق الاساسي الذاتي الذي يعزز ويتعكز على الكهرباء والأمن كون هذين العاملين أصبحا البقرة الحلوب والدجاجة التي تبيض ذهبا . ولذلك سيكون التراجع أكثر وأوضح بعد زيادة التخصيصات لثلاثة أضعاف ميزانية المحافظات الهدف منها ليس التنمية بل سد ذريعة الفدرالية التي هي بحد ذاتها استثمار ولكن هذه المرة استثمار بدون فدرالية لابأس بذلك إنها صفقة ناجحة . وفي كل الاحوال فالدستور يسند ذلك ولكن بدون قوانين وآليات بديلة لتراكمات المراحل السابقة ولذلك علينا أن نعلم أنه بدون الكفاءة والعلم والنزاهة والرجل المناسب في المكان المناسب لايمكن أن تتقدم أي تنمية حتى في أصغر مؤسسة في المجتمع أو الدولة بل سيكون زيادة المال عامل دفع للتراجع والتكوص ومزيدا من الفساد وقصر النظر . فالمتنفذون غير الرسميين هم حجر الزاوية لكل الإخفاق في سياسات الموازنات وصولا للخطة المزعومة (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤) وهي ببساطة شديدة من نتائج شركة المحاصصة التي لها أيضا لوبي المتنفذين من الخارج والداخل والمستثمرين الرسميين ويا بخت من نفع واستنفع .

برلماني : الشركات المسجلة في البورصة وراء ارتفاع أسعار الدولار

□ بغداد /متابعة المدى

اكد عضو اللجنة المالية النيابية فالح الساري ان الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية هي السبب الرئيسي لارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار لانها تتاجر في حصتها من الدولار التي تتسلمها من البنك عن طريق بيعها كعملة بدلا من شرائها للسلع والبضائع. مشيرا الى ان البنك المركزي وعد بتخفيض قيمته خلال الايام القليلة القادمة.

وقال الساري بحسب (الفرات نيوز) :ان البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة المالية وبالتالي هو ملزم باتخاذ اجراءات وضوابط للحفاظ على قيمة الدينار، مبيناً ان اجراءات البنك الاخيرة لم تجد نفعا في رفع قيمة الدينار.وتراجع سعر صرف العملة العراقية بصورة لافتة خلال الأيام القليلة الماضية مقابل العملات الأجنبية ولاسيما الدولار مما أثار مخاوف لدى المواطنين من استمرار تراجعها.ويعزو البعض هذا الانخفاض الى لجوء البنك المركزي إلى تطبيق إجراءات أكثر صرامة في الفترة القليلة الماضية بخصوص مبيعاتها من العملة الصعبة ولاسيما الدولار، الأمر الذي أدى إلى قلة تداول العملة الأمريكية في الأسواق وزيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمتها مقابل الدينار، لكن البعض الآخر يعتقد أن تراجع العملة يرجع بالدرجة الأساس إلى انسحاب أمريكا وتزايد الانقسام بين السياسيين مما يهدد استقرار البلاد.

دعوة الى ضرورة وضع آلية مدروسة لتسديد ديون البلد

□ بغداد /متابعة المدى

دعا عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل الى ضرورة وضع آلية جديدة لتسديد الديون الخارجية المستحقة دون تأثيرها على الموازنة العامة، تجنباً للعقوبات المستمرة على الاقتصاد العراقي.وقال خليل بحسب (الوكالةالاخبارية للانباء): ان وضع آلية جديدة مستندة على أسس علمية واقتصادية لتسديد الديون العراقية الخارجية المترتبة عليه، بحيث لا تؤثر على الموازنة العامة ، لافتاً إلى أن اقتصاد البلد ريعي معتمد على الايرادات النفطية.واضاف خليل : أن العراق ليس بحاجة الى هذه الديون بسبب سياسة النظام السابق المتعسفة والتي جعلت الاقتصاد العراقي متدهوراً من خلال جلب الديون واستخدامها للحروب ولشراء الاسلحة والتي كان ضحيتها الشعب.وتابع خليل : على الحكومة أن تتجنب العقوبات الاقتصادية المستمرة على العراق من خلال زيادة الفائدة نتيجة عدم سداد الديون المترتبة عليه الى الدول المستحقة واغلبها من الدول العربية كون الدول الغربية والاسيوية قد الغت جميع الديون المترتبة على العراق.

الحكومة توافق على بيع وحدات سكنية في بغداد

□ بغداد /متابعة المدى

وافق مجلس الوزراء امس الاثنين على بيع وحدات سكنية في بغداد لشاغليها بعد تثمينها.

وقالت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بيان صدر امس الاثنين إن مجلس الوزراء وافق على محاضر تثمين شقق المجمعات السكنية في مناطق الطالبية والبتاوين والدورة وزيونة في بغداد"، مؤكدا أن القرار يتضمن بيعها لشاغليها.

ووزعت الشقق السكنية في مناطق الطالبية والبتاوين والدورة وزيونة خلال فترة النظام السابق لموظفي الحكومة، على أن تكون ملكيتها للدولة وبعد العام ٢٠٠٣ استمر الموظفون الشاغلون لتلك الشقق بالسكن فيها من دون دفع بدلات إيجار، كما استولى العديد من المواطنين على الشقق التي تركها ساكنوها بسبب الأوضاع الأمنية خلال السنوات السابقة.وكانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أصدرت كتابا في الـ٢٧ من نيسان ٢٠١١، إلى دائرة عقارات الدولة التابعة لوزارة المالية، على بيع شقق مجمعي الصالحية وأبي نؤاس السكنيين إلى العراقيين الذين خصصت لهم الشقق بصورة رسمية وإخلاء المتجاوزين عليها.

يذكر أن العراق يعاني من أزمة خانقة للسكن بسبب تزايد عدد سكان العراق ومحدودية المجمعات السكنية ، إضافة إلى عدم قدرة المواطن على بناء وحدة سكنية خاصة به لغلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

المركزي : احتياطيات البلد من العملة الصعبة قليلة

□ بغداد /متابعة المدى

أكد البنك المركزي امس الاثنين أن احتياطيات البلد من العملة الصعبة قليلة، عازيا السبب إلى ضعف التنوع الاقتصادي، فيما أشار إلى حاجته لاحتياطيات كبيرة لمواجهة أي أزمات قد تحدث مستقبلاً.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز" إن احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة والتي تتراوح بين ٦٠ إلى ٦٢ مليار دولار تعتبر قليلة"، عازيا السبب إلى "ضعف التنوع الاقتصادي في العراق".وأضاف صالح أن البنك يحتاج إلى احتياطيات كبيرة لمواجهة أي أزمات قد تحدث مستقبلاً مشيرا إلى أن العراق يعتمد بشكل رئيسي في موازنته السنوية على الإيرادات المتحصلة من مبيعاته للنفط الخام.

وتابع صالح أن "مصادر الإنتاج الأخرى في العراق شبه معدومة ولا تتعدى في الإنتاج الزراعي عن ٥,٥٪ وفي الإنتاج الصناعي عن ١,٥٪، في حين هناك الملايين من الموظفين الذين لا تتجاوز إنتاجيتهم عن ٢٪ ".

وأكد صالح أن احتياطيات البنك من العملة الصعبة ليست فوائض أو صناديق ثروة سيادية وإنما هي عبارة عن مقايضة العملة الأجنبية بالدينار ، لافتا إلى أن "البنك المركزي يعتبر منتجاً للدينار العراقي ويعمل في الوقت ذاته على مبادلة الدينار بالدولار".

ويعتبر صندوق الثروة السيادية أو ما يسمى بالصناديق السيادية، هو صندوق مملوك من قبل الدولة يتكون من أصول مثل الأراضي أو الأسهم أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار.

يشار إلى أن البنك المركزي أعلن في (٦ كانون الثاني ٢٠١٢) عن ارتفاع احتياطياته من العملة الأجنبية إلى ٦٠ مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ العراق، بعد أن سجلت بداية أيلول من العام ٢٠١١ ارتفاعاً بالاحتياطات بلغت ٥٨ مليار دولار وكانت ٥٠ ملياراً نهاية العام ٢٠١٠.

ويعقد البنك المركزي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف ، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

مخاوف من استمرار نسبة التضخم

□ بغداد /متابعة المدى

حذر الخبير الاقتصادي اسماعيل راضي من استمرار زيادة نسبة التضخم في البلد لانها ستؤدي الى عزوف المستثمرين عن الدخول الى العراق، داعياً الى ضرورة إيجاد حل لتقليل التضخم.

وقال راضي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن استمرار زيادة نسبة التضخم لأشهر متتالية في البلد سيؤدي الى هروب المستثمرين من الدخول الى البلد لغرض الاستثمار، مبيناً أن التضخم يعد من المسائل التي تشكل علامة ضعف أمام المستثمر وتعيق عملية الاستثمار داخل البلد.واضاف راضي: إن هذه الزيادة المتتالية للتضخم جاءت نتيجة وجود اختلالات في هيكلية الاقتصاد البلد وعدم استقرار أسعار المواد في السوق .وأوضح : إن الأسواق المحلية عندما ترتفع فيها الأسعار فإنها لم تنخفض، ما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق، مشيراً الى أن أغلب دول العالم تحدث لديهم زيادة في أسعار بعض المواد لفترة محدودة وبعدها تعود الى تسعيرتها القديمة.

واكد على ضرورة إيجاد حزمة من الإصلاحات الإدارية ودراسات دقيقة لغرض تقليل نسبة التضخم في العراق أو الحد منه، داعياً الى تفعيل الدور رقابي من قبل جهاز البنك المركزي للسيطرة على الاسعار في الاسواق المحلية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريح سابق لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): إن حدوث التضخم في البلاد يأتي من خلال ارتفاع أسعار العقارات الى مستويات عالية جداً، ما يدفع الى زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الصناعية في الاسواق المحلية وهذا ما يجعل مؤشر التضخم يرتفع بشكل تدريجي.

وأضاف: على الحكومة الاتحادية أن تضع في اولوياتها حلا لأزمة السكن كونها تعطي مؤشراً خطيراً لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة القادمة و ربما تؤدي الى مشاكل اقتصادية.